

# الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية(\*)

ريدار فيسير(\*\*)

باحث زائر نرويجي في المعهد النرويجي للشؤون الدولية.

تصاعدت في دوائر أمريكية مؤخراً دعوات إلى «تقسيم هاديء» للعراق في ضوء اتجاهات إثنية - طائفية. وثمة مشكلات عديدة ذات صلة بهذه المشاريع. هناك في المقام الأول السؤال الأخلاقي الجوهري وهو: بأي حق يفرض سياسيون أجانب الحدود الإدارية الداخلية لبلد ذي سيادة؟ ثم هناك مسألة التطبيق العملي: ما هي فرص أن يثبت تقسيم «هاديء» في العراق أنه أقل عنفاً من تقسيم الهند في سنة ١٩٤٧؟ كما إن هناك تحذيرات من خبراء بالعلاقات الدولية، إذ يرى كثير منهم تقسيم العراق بمثابة الخطوة الأولى في تأجج العنف على نطاق أوسع بحيث يربك كل دولة مجاورة على امتداد حدود العراق<sup>(١)</sup>.

تركز هذه الورقة على مشكلة أخرى مرتبطة بتقسيم العراق: مسألة السابقة التاريخية. وهذا الجانب يرتدي أهمية لسببين مختلفين: الأول هو أنه يستطيع أن يلقي ضوءاً على ما إذا كانت أفكار الأوطان الطائفية ضاربة جذورها في التاريخ العراقي، أو ما إذا كانت ذات طبيعة أقرب إلى الزوال السريع، ربما حتى لو كان مفروضاً من الخارج. فهل هناك، على امتداد قرون من التاريخ، دليل على أن العراقيين أنفسهم جردوا حملات في سبيل كيانات يمكن أن تسمى

(\*) في الأصل ورقة قدمت إلى مؤتمر «الوحدة والتنوع في العراق: ماضي الأمة ومستقبلها» الذي عُقد في اسطنبول في ٢٦ - ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧ برعاية مشتركة من المعهد الأمريكي للبحث الأكاديمي في العراق ومركز هولينغز (Hollings Center).

(\*\*) له عدة مؤلفات، منها: *British Policy and Inter-sectarian relations in Iraq, 1914-1926: A Preliminary Study Based on Documents of the British Government* (1997), and *An Iraq and its Regions: Cornerstones of a Federal Democracy* (2007).

(١) بشأن بعض المشكلات العامة المرتبطة بمشاريع التقسيم الهاديء، انظر: Reidar Visser, «Another Bout of Partitionism», 19 August 2007, < <http://www.historiae.org/partition.asp> > .

شيعةستانات وسنستانات؟ والسبب الثاني هو أن في وسع السابقة التاريخية أن تقول شيئاً عن قدرة دويلات طائفية على البقاء فترة طويلة. ومن الحجج الأساسية لمن يؤيدون التقسيم الآن حجة أن العراق هو «كائن مصطنع». وفي هذه الورقة، يقلب السؤال رأساً على عقب: أليست الكيانات التي يجري التفكير فيها مصطنعة بالمقدار نفسه؟

ربما سيعترض البعض بالقول إن البحث في التاريخ البعيد غير ذي صلة بالجدل الدائر حول سياسة العراق في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. وسيصرون على القول إن المهم هو التطبيق العملي قبل كل شيء. لكن الحقيقة هي أن التاريخ - أو ما يُرى أنه تاريخ - يؤدي دوراً هائلاً في تزامم الأفكار في دوائر صنع السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال كان ليزلي غيلب، وهو في طليعة المؤيدين لتقسيم العراق تقسيماً هادئاً، التعليق التالي خلال مقابلة أجريت مؤخراً مع موقع «مجلس العلاقات الخارجية» على الإنترنت:

- [معد المقابلة]: «هل فكر البريطانيون في نظام فدرالي؟»

- [غيلب]: «فكروا في إدارة البلد على النحو الذي قام به العثمانيون تقريباً، أي حكومة مركزية قوية لكن في ظل تقسيم البلد، في الواقع، إلى ثلاثة أقاليم: كردي وشيعي وسني، ولكل منها حاكم»<sup>(٢)</sup>.

في الحقيقة، لا شيء من مزاعم ليزلي غيلب صحيح من الناحية التاريخية. وفي حين أنه من الصعب جداً تغيير آراء غلاة مؤيدي التقسيم، فإن في الإمكان، وبكثير من السهولة، أن يُدحض على الأقل ذلك الجزء من الحجة التقسيمية المتعلقة بالتاريخ العراقي. فإذا ما أُزيلت المسألة الخطأ، فعندئذ ربما تتغير بدورها أيضاً كل المناقشة المتعلقة بتقسيم العراق. وربما سنلقي إذ ذاك نظرة جديدة على الأحداث التي شوهدت في العراق منذ الانفجار الذي وقع في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وسنكون في موضع أفضل للتمييز بين اتجاهات التاريخ المديدة الحقيقية والفورات الهستيرية العنيفة ولكن القصيرة الأمد والمتقطعة.

تنظر هذه الورقة إلى العلاقة المتبادلة بين الصراع الإقليمي والهوية الطائفية في العراق. وهي تعرض بإيجاز التاريخ الإداري للبلد على مدى السنوات الـ ١٥٠٠ الماضية، وتمضي في إثر مختلف التحديات التي أثّرت في وجه النظام القائم. والسؤال الرئيسي، من الأول إلى الآخر، هو: هل كانت الكيانات الإدارية التي شملت عراق اليوم مرتكزة على هوية طائفية وإثنية؟ وإذا لم تكن كذلك، هل كانت التحديات ضد النظام منسقة كأعمال تمرد طائفية وإثنية؟

(٢) مقابلة أجريت مع موقع «مجلس العلاقات الخارجية» (www.cfr.org) (Council on Foreign Affairs)

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

## التاريخ الإداري: ندرة في الأنماط الطائفية

إن الصيغة المبتذلة بوضوح التي استشهد بها غيلب أعلاه في ما يخص التاريخ العراقي مفندة بسهولة. وكل ما هو مطلوب في الواقع إلقاء نظرة سريعة على خريطة للعراق. فخطأ غيلب، وخطأ كثيرين معه، هو وضع الحدود الإدارية بين البصرة وبغداد في غير موضعها؛ بالحدود كانت في أقصى الجنوب العراقي، بحيث كان من مدن المناطق الشيعية في ولاية البصرة القديمة مدن الزمن الحديث البصرة والعمارة والناصرية فقط<sup>(٣)</sup>. لذا، لم يكن للولايات العراقية الفردية مظهر طائفي خاص. ومع ذلك، كان في بغداد شيعة أكثر مما كانوا في البصرة، بينما كانت الموصل أساساً إقليمياً من الكرد والعرب والتركمان واليزيديين والمسيحيين وآخرين. ومن حيث التوجه السياسي، كانت تلك الأقاليم كلها مسودة بالسنة. وعندما فكر البريطانيون قليلاً إبان الحرب العالمية الأولى في الفصل بين ولايتي البصرة وبغداد، كان لتفكيرهم شأن كبير بأهمية البصرة الاستراتيجية بوصفها المدخل إلى الهند، ولم يكن له أي شأن بالحسابات الطائفية<sup>(٤)</sup>.

### لم يكن للولايات العراقية الفردية مظهر طائفي خاص على مدى التاريخ.

يقر كثير من المؤرخين بهذا الأمر إلى حد بعيد، لكنهم يغفلون سمة مهمة أخرى من سمات عراق أواخر العهد العثماني: دور بغداد كعاصمة أصلية خلال فواصل زمنية طويلة. ولا يصح ببساطة القول إن البصرة وبغداد والموصل كانت على قدم المساواة؛ ففي أمور كثيرة – بما فيها الشؤون العسكرية والعدل وإدارة الجمارك – كانت بغداد عاصمة إقليمية فاقت تينك المدينتين منزلة. وفي سنة ١٩٠٨ عُين موظف عثماني مقيم في بغداد «مصلحاً للعراق»، وأوكلت إليه تحديداً مسؤولية شؤون البصرة وبغداد والموصل. وبعد الحرب العالمية الأولى، في سنة ١٩١٨، أشار أرنولد ولسون، المسؤول البريطاني الأعلى مرتبة في العراق، إلى هذه السابقة صراحة كحجة للاستمرار في حكم بغداد المركزي على الولايات الثلاث كافة<sup>(٥)</sup>.

لكن ربما المشكلة الأكثر جوهرية بخصوص أي نموذج لعراق مقسم إلى ثلاثة أجزاء هي طبيعته المقطوعة الصلة بالتاريخ تماماً. أجل، كانت هناك ثلاث ولايات في سنة ١٩١٤، إلا أنها دامت ثلاثين عاماً بالضبط! وقبل سنة ١٨٨٤، كانت أنظمة العراق الإدارية مختلفة تماماً. وكان هناك في بعض الأحيان تجزؤ أوسع، ربما أربعة أو خمسة كيانات؛ وفي فترات أخرى كان ثمة وحدة إقليمية وازت تقريباً دولة العراق الحديثة.

(٣) للاطلاع على الترتيبات الإدارية في أواخر الحقبة العثمانية، انظر: - (1308) *Basra vilayeti salnamesi* (1890).

(٤) Reider Visser, *Basra: The Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq* (٤) (Berlin: Lit Verlag, 2005), pp. 62-63.

CAB 27/35 Wilson to India Office, 16 October 1918.

(٥)

من الأعداد الأكثر تكراراً في الواقع هو العدد اثنان؛ إنه ذو شأن منذ عصر بلاد ما بين النهرين الغابر. فمع أن وحدة ما بين النهرين كانت موضوعاً مهماً في الجهود الكلاسيكية، فقد كان في حقب عديدة درجة معينة من التوترات الثنائية بين الشمال والجنوب، مثل التوترات بين «السومريين والأكاديين» أو «الكلدانيين والآشوريين». ويعتقد كثير من المؤرخين أن مخلفات تلك التوترات يمكن رؤيتها في عهود الساسانيين المتأخرة، أي في أوائل القرن السابع الميلادي، أو قبل الفتح الإسلامي بقليل. في تلك الآونة، كانت منطقة ما هي العراق اليوم مقسمة إلى قسمين، واستمر هذا النظام خلال القرون الأولى من الحكم الإسلامي. وكان هناك أولاً العراق نفسه الممتد من عبادان في الجنوب إلى المدينتين الشماليتين الأنبار وتكريت؛ وإلى الشمال تقع الجزيرة بين النهرين وتمتد من الموصل وباتجاه الغرب. وعلى الرغم من هبات الأزمنة الوسطى، فقد استمر هذا النمط حتى خلال فترات المغول والتركمان وصولاً إلى القرن الخامس عشر. ولا يُقصد بهذا أن يقال إنه كان نظاماً راسخاً كلياً من حيث الجغرافيا المفصلة. فأربيل، مثلاً، كانت أحياناً في العراق وأحياناً في الجزيرة وأحياناً خارج متناول السلطات المركزية مجتمعة<sup>(٦)</sup>. وبالنظر إلى المحدوديات التكنولوجية الواضحة، يجب ألا تفسر حدود العصور الوسطى بين مناطق المصالح المتنافسة كنقاط ثابتة على خريطة. غير أن موضوع كيانات كبيرين - سهل العراق الغربي والجزيرة الأكثر تلالاً في الغرب - لبث ثابتاً نوعاً ما على مدى ثمانية قرون من الحكم الإسلامي الباكر.

لقد قام العثمانيون - الذي قُرنوا بالعدد ثلاثة الذي يحتل مركز الوسط في القانون التقسيمي - بتقسيم العراق بالفعل إلى أربعة أقسام في القرن السادس عشر؛ ففصلوا البصرة عن بغداد بصورة مؤقتة، وقسموا الجزيرة إلى عدة أجزاء بحيث تكونت المناطق الشمالية من العراق الحديث من ولايتي الموصل وشهرزور (المعروفة لاحقاً بركوك). لكن في أوائل القرن الثامن عشر كانت البصرة وبغداد قد اندمجتا مرة أخرى. وقرابة نهاية ذلك القرن، انتزع ممالك بغداد الكرج، والتدريج، قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي عن اسطنبول، مستهلين عملية بناء بنية دولة إقليمية مركزة على بغداد بما تماثل إلى حد بعيد مع دولة العراق الحديثة التي بنيت في القرن العشرين. وبقيت البصرة وبغداد موحدتين، وأُخضعت شهرزور ودُمجت، ومع أن الموصل بقيت مستقلة مبدئياً وتحت حكم أسرة عربية محلية، فقد أخذت وقتذاك تعتمد على بغداد بدلاً من الاعتماد على اسطنبول<sup>(٧)</sup>.

(٦) ثمة مصدر لافت للاهتمام بشأن العراق في أواخر العصور الوسطى، انظر: Muhammad Rashid al-Feel, *The Historical Geography of Iraq between the Mongolian and Ottoman Conquests, 1258-1534* (Nejef: Al-Adab Press, 1965-1967), and Alastair Northedge, «Al-Iraq al-Arabi: Iraq's Greatest Region in the Pre-modern Period,» in: Reidar Visser and Gareth Stansfield, eds., *An Iraq of Its Regions: Cornerstones of a Federal Democracy?* (London: Hurst; New York: Columbia University Press, 2007).

(٧) هذه الفترة من التاريخ العراقي مشمولة، في: Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford: Clarendon Press, 1925), and Tom Nieuwenhuis, *Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk Pashas Tribal Shayks and Local Rule between 1802 and 1831*, Studies in Social History; 6 (The Hague; Boston, MA: M. Nijhoff Publishers, 1982).

في سنة ١٨٣١، وضع العثمانيون نهاية للحكم المملوكي المحلي. بيد أن فكرة كيان إقليمي أكبر مرتكز على بغداد، مع مراكز فرعية في البصرة وكركوك، بقيت قائمة فترة طويلة. وفي سنة ١٨٥٠ أُضيفت الموصل إلى القلب العراقي، بينما فُصلت البصرة عنه مدة ١٢ عاماً. ثم كانت ولاية بغداد مرة أخرى، من سنة ١٨٦٢، بنية دولة ذات كيان عراقي واحد يوازي الدولة الحديثة بصورة تامة تقريباً<sup>(٨)</sup>. ودام هذا الترتيب حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر تقريباً، عندما تم الفصل بين الموصل والبصرة، واتخذ العراق لمدة ثلاثين عاماً - ولأول مرة في تاريخه - البنية الثلاثية التي أصبحت مؤبدة في التأريخ الرسمي الغربي بوصفها النمط الإداري الأساسي لأربعمئة عام من الحكم العثماني، وذلك لأسباب لا يمكن تحليلها.

تبرز في هذا التاريخ الشامل الطويل فكرتان رئيسيتان: الأولى هي دور بغداد المتكرر كمركز إقليمي كبير. فبغداد كانت في معظم الوقت الممتد بين تأسيسها سنة ٧٦٢ والفتح العثماني سنة ١٥٣٤ عاصمة للعراق بلا منازع.

وقد استعادت دورها ابتداء من أواخر القرن السابع عشر إلى حد أن جغرافية العراق السياسية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كانت في واقع الأمر غير قابلة للتمييز عن الجغرافية السياسية التي أنشأها الريطانيون بشكل مصطنع على ما يظن في سنة ١٩٢٠. وكان استمرار مركزية بغداد على هذا النحو بحيث أن

لا يمكن التكلم على كيانات إدارية طائفية معترف بها كانت موجودة خلال السنوات الـ ١٣٠٠ من الحكم الإمبراطوري الإسلامي.

بعض أكبر قبائل ولاية البصرة اختارت أن تشارك في بغداد خلال حفل الاستقبال الرسمي الذي أعدته سلطات الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٨ (في الوقت الذي كانت تقسيمات ١٩١٤ الإدارية لا تزال قائمة)<sup>(٩)</sup>.

والفكرة المهمة الثانية في تاريخ العراق الإداري هي صفة الوحدات الفرعية التي نشأت، إذ كانت على الدوام غير طائفية وغير إثنية. وكان العراق والجزيرة في العصور الوسطى إقليمين مختلطين بشكل أساسي - شيعة وسنة ويهوداً ومسيحيين، عرباً وأكرداً وتركمناً.

= للموصل، انظر: Dina Rizk Khoury, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834*, Cambridge Studies in Islamic Civilization (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1997).

وللبصرة، انظر: Thabit A. J. Abdullah, *Merchants, Mamluks, and Murder: The Political Economy of Trade in Eighteenth Century Basra*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, NY: State University of New York Press, 2001).

Longrigg, Ibid., p. 280.

(٨) بخصوص هذه التغييرات الإدارية، انظر:

IO L&PS 10/732, Fortnightly Report no. 20, 11 October 1918.

(٩)

ويمكن قول الشيء نفسه عن الكيانات التي أنشئت خلال العهود العثمانية. وقد كانت مدن الشيعة المقدسة في بغداد دوماً ولم يكن لها ارتباط إداري مع البصرة، في حين أنه في الشمال بقيت الموصل وشهرزور كلتاهما مركبتين إثنياً. ومن غير الممكن في أي نقطة معينة خلال السنوات الـ ١٣٠٠ من الحكم الإمبراطوري الإسلامي التكلم على كيانات إدارية معترف بها على اعتبار أنها شيعية أو سنية أو كردية خالصة.

## تحديات غير طائفية في وجه النظام القائم

لو لم يكن النظام الإمبراطوري نفسه موعزاً به إثنياً، إذاً لكانت إمكانية تحديات إثنية وطائفية ضد الحكم وقتذاك لا تزال باقية؛ فهل كانت ثمة رغبة مكبوتة في سياسة إثنية وطائفية في العراق قبل سنة ١٩١٤؟

إن التطورات في البصرة في القرن السابع عشر تقدم مثلاً جيداً لتحدٍ نموذجي ضد النظام الإمبراطوري الإسلامي. فبعد سنة ١٦١٠ برزت أسرة حاكمة محلية في البصرة - الأفرسيابيون - واستقلت في واقع الأمر عن اسطنبول لمدة ستين عاماً. وكان رحالة أوروبيون قد سرهم إلى أقصى حد ما كانت البصرة تتمتع به في تلك الفترة من حكم صالح؛ فقد ادعى أحد الزوار في ثلاثينيات القرن السابع عشر بالقول: «في المدينة وافر من الحرية ووافر من النظام بحيث إنك تستطيع أن تمشي في الشوارع طوال الليل من دون أن تتعرض لأي أذى»<sup>(١٠)</sup>. وكانت التجارة مع البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين تشهد ازدهاراً، وقد أثرى الحكم في البصرة بفضل عوائد الضرائب المجبة من الأرض بين القرنين والفاو التي كانت «مغطاة بالتمور». وكان الأفرسيابيون محبوبين لدى رعاياهم أيضاً؛ بل إن بعض الرعايا نظم قصائد احتفاء بأمراء البصرة. ومن الناحية الجغرافية، ماثلت هذه الإمارة تقريباً ولاية البصرة كما كانت هذه الأخيرة في القرن التاسع عشر، ما عدا أن شط العرب كانت تحت سيطرة الحكم المشددة، وكانت السباخ في شمال القرنه بمثابة حاجز أمام بغداد لا جزءاً داخلياً من الإمارة.

مع أن الأفرسيابيين كانوا مُقَحَّمين بين الإمبراطورية العثمانية السنية والإمبراطورية الصفوية المتنافستين، فإنهم لم يصوغوا مشروع استقلالهم قط كمشروع طائفي، بل على عكس ذلك تماماً؛ إذ اختاروا صيغة عالمية (كوزموبوليتانية)؛ ففي حين حافظ الحاكم على مظهر خارجي سني ملائم شكلاً، ارتقى كثير من الشيعة إلى مواقع مهمة - بما فيها البيروقراطية القانونية - وتحسنت أحوال الطائفتين المسيحية والمناذية. وكان ذلك مثلاً تاماً لروح الإمارة الأفرسيابية بحيث إن جهود العرب والمناذيين تضافرت في سنة ١٦٢٥

(١٠) مقتبس في: Jean-Baptiste Tavernier, *Six Voyages de Jean-Baptiste Tavernier* (London: [n. pb.], 1678), p. 88.

وبخصوص دراسة حديثة لحقبة الأفرسياب، انظر: Willem Floor, *The Persian Gulf: A Political and Economic History of Five Port Cities, 1500-1730* (Washington, DC: Mage Publishers, 2006).

للدفاع عن المدينة ضد أي تهديد خارجي، وبالتحديد ضد غزو من جانب الفرس<sup>(١١)</sup>.

وبالنسبة إلى الأسرة الحاكمة نفسها، بذل باحثون غربيون جهداً كبيراً بأسلوب متوقع جداً لتثبيت أصلها الإثني والطائفي بالذات. إلا أن أسرة الأفرسيابيين تتحدى هذا النوع من مزاولة التصنيف. وقد لُح إلى أن الأسرة كانت من أصل تركي، وربما كانت حصيلة زواج تركي وامرأة عربية محلية. ولعله ينبغي لنا بدلاً من ذلك أن ندعها في سلام كمواطنين غير طائفيين وذوي أصول إثنية مختلطة - أو، قد نقول حتى، كعراقيين أوائل؟

إن الصفة غير الطائفية لإمارة الأفرسيابيين مطابقة جداً للتحديات التي تصاعدت في العراق ضد حكم الإمبراطوريات الإسلامية المركزي. وقد شهدت البصرة ثورات أخرى في تسعينيات القرن السابع عشر وثمانينيات القرن الثامن عشر، وكانت هذه موجهة من جانب زعماء قبليين سُنّة ضد الحكم المركزي السُنّي آنذاك. وعلى نحو مماثل، وبعيد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، قامت البصرة بحركة انفصالية لتجعل من نفسها دولة خليجية - لكن، مرة أخرى، لم يكن للهوية الطائفية شأن. وكانت حركة البصرة الانفصالية بقيادة ائتلاف من سُنّة من نجد ومسيحيين ويهود وقليل من الفرس الأثرياء - بينما ظلت الأغلبية العربية الشيعية في البصرة على هامش الأحداث، إلى حد كبير<sup>(١٢)</sup>.

في شمال العراق، سادت أنماط مماثلة أيضاً. فمحاولة الموصل للحصول على استقلال ذاتي نسبي كانت بقيادة أسرة عربية سنية، ولذلك لم تكن تحدياً طائفيّاً للنظام القائم؛ بل وصفت كمحاولة لتحديد موقع إصلاحية وإقليمي ضمن الإطار الشامل للنظام العثماني<sup>(١٣)</sup>. ومن قبيل ذلك أيضاً أنه بينما شهدت المناطق الكردية عدة مبادرات للاستقلال الذاتي في هيئة إمارات محلية خلال قرون الحكم الإسلامي، كان الاتجاه السائد من حين إلى آخر صراعاً كردياً - كردياً بين إمارات متنافسة. وليس من قبيل المصادفة أن مشاريع الاستقلال المحلية هذه - التي تزعمها جليلو الموصل وبابانوي السليمانية وسورانوي رواندوز - معروفة بالضبط

Floor, Ibid., p. 549.

(١١)

(١٢) هذه الحركة مشمولة في: Visser, *Basra: The Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq*.

مما يثير السخرية أنه على الرغم من الصفة غير الطائفية، بكل تأكيد، لحالة حركة البصرة الانفصالية، فقد استخدم الداعي إلى الانفصال بيتر غالبريث (Peter Galbraith) الحركة حجة لمصلحة هوية فدرالية شيعية! فبحسب تعبيره «يوجي دليل قصصي بأن جماهير العراق الشيعية هي ربما أكثر من زعمائها تأييداً للحكم الذاتي وأشد «نزعة قومية شيعية»، فيما عدا قادة المجلس الإسلامي الأعلى. وفي عشرينيات القرن العشرين، أراد الكثير من سكان البصرة دولة خاصة بهم (مماثلة للكويت)، وهناك منذ سنة ٢٠٠٣ محاولات لإحياء نزعة البصرة الانفصالية». انظر: Peter W. Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End* (New York: Simon and Schuster, 2007), p. 219.

Khoury, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834*.

(١٣)

بأسماء الأسر الحاكمة لا بأسماء أخرى. ومن شأن تأويل هذه الصراعات المحلية بأنها قومية حديثة أن يكون غائياً إلى أقصى درجة.

## التحديات الطائفية في وجه النظام القائم

برزت التحديات الطائفية ضد النظام القائم بالفعل من حين إلى آخر قبل سنة ١٩١٤، لكنها كانت الاستثناء للقاعدة بشكل واضح.

تجسد أحد هذه الاستثناءات في الحلة وحولها في الوسط العراقي في القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر<sup>(١٤)</sup>. وعلى وجوه شتى، فإن الإمارة المزيديّة، بزعامة أسرة عربية من قبيلة بني أسد، هي المثال التاريخي الأقرب لدولة شيعية جنوبية بغداد. ومع أنها لم تكن كياناً شيعياً بشكل رسمي، فقد انعكست هوية الحكام المزيديين في أحداث سياسية بصورة منتظمة على الأقل. وقد عرف العراق منذ ثلاثينيات القرن العاشر هبات من وقت إلى آخر، وكانت هبات في سياق صراع طائفي بين الشيعة والسنة، وفي هذا السياق مثل الأمير المزيدي الشيعي في بعض المناحي تحدياً للخليفة. ففي سنة ١٠٥١، مثلاً، وقع حادث أحرقت فيه بعض قبور الشيعة في بغداد. وردّ المزيديون بأن قرروا عدم تلاوة خطبة الجمعة باسم الخليفة، تعبيراً منهم عن احتجاج على عجز الخليفة عن حماية الشيعة. وأضحى هذا الحاكم، المدعو دُبَيْس الثاني (Dubays)، في ما بعد متورطاً في ثورة الباساسيري، وهي انتفاضة كانت ربما محاولة لتوسيع نفوذ الأسرة الفاطمية من مركزها في القاهرة إلى العراق والتخلص من حكام بغداد السلاجقة الأتراك برمتهم<sup>(١٥)</sup>. وأصبحت الحلة أيضاً مركزاً للمذهب الشيعي في القرن الثاني عشر<sup>(١٦)</sup>.

ومع ذلك، حتى في هذه الحالة ثمة محدوديات واضحة من حيث أهميتها كسابقة تاريخية ممكنة لدولة شيعية. أولاً، هناك الجانب الإقليمي؛ فالمزيديون كانوا مرابطين في الحلة، إلا أن مجال نفوذهم لم يكن باتجاه الجنوب حصراً؛ ففي الواقع ثبت بالقدر نفسه أنهم معنيون بالتوسع باتجاه الأنبار وتكريت. ورأى المزيديون إلى البصرة كمزرعة ضريبية بشكل أساسي، وقد احتفظوا بها لفترة قصيرة فقط. وحين أفلتت المدينة منهم، مضوا إلى نهباها أكثر من مرة. وكانت المحدودية الأخرى انعدام معتقد سياسي شيعي لتعزيز فكرة دولة شيعية منفصلة. وللبث المزيديون في معظم الوقت موالين مبدئياً للحكم في بغداد، وحتى عندما ثاروا لم يأتوا بنظرية سياسية شيعية محددة تمدهم بشرعية لإقامة دولة انفصالية.

(١٤) بشأن هذه الإمارة، انظر: عبد الجبار ناجي، الإمارة المزيديّة: دراسة في وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ٣٨٧ - ٥٥٨ هجرية (البصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٠).

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٥ - ٨٧.

(١٦) Moojan Momen, *An Introduction to Shi'i Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi'ism* (New Haven, CT: Yale University Press, 1985).



وأخيراً، تدل أنماط تحالف المزيديين على أنهم لم يكونوا ربما، من حيث الانتهازية، مختلفين كثيراً عن سائر متحدي الإمبراطوريات الإسلامية الذين برزوا إلى المقدمة في العراق. ففي عشرينيات القرن الثاني عشر، كان دُبيس الثاني في المنفى في سوريا؛ وفي بحث يأس عن حلفاء يمكنهم مساعدته في العودة إلى العراق، تعاون مع الأتراك السُّنة ومع الصليبيين على حد سواء. وانتهى هذا الأمر إلى محاولة لاحتلال حلب، غير أن المحاولة فشلت جزئياً لأن شيعة حلب رفضوا دعم غزاة أجانب. وعلاوة على هذا، أُخرج بنو أسد من العراق الأوسط، وكان ممن أخرجهم قبائل شيعية منافسة. واليوم، يعيش أفراد من بني أسد في أقصى جنوب العراق، في المدينة قرب السباح<sup>(١٧)</sup>.

ليس من الممكن أن نجد في تاريخ العراق أمثلة كثيرة من هذا القبيل على تحديات طائفية في وجه النظام القائم. صحيح أنه كان هناك ثورات أخرى شيعية الإيحاء (ثورة الزنج في البصرة في القرن التاسع؛ مشعشع المناطق السبخية شمالي بغداد في الأزمنة الوسطى)، لكنها كانت قصيرة للغاية غالباً وكانت في حالات كثيرة بقيادة زعماء استنكروهم شيعة الزمن الحديث الذين يعتبرونهم زنادقة<sup>(١٨)</sup>. ولعل أفضل مثل على المقاومة الدائمة ضد الحكم العثماني التي كانت مؤطرة إلى حد ما في عبارات متّحدية هي مقاومة اليزيديين حول الموصل، الذين طرحوا مشكلة للعثمانيين في فترة باكرة تعود إلى القرن السابع عشر<sup>(١٩)</sup>.

### لا يوجد في تاريخ العراق أي تحديات طائفية كانت تواجه الأنظمة القائمة.

## خاتمة

تاريخياً، كان الصراع على الأرض في العراق على أساس غير طائفي بصورة دائمة تقريباً. وباستثناء كردستان، التي أنشأت بالفعل حركة قومية في القرن العشرين، فإن الكيانات الطائفية الأخرى التي يجري تعويمها اليوم كطريق أمام العراق - شيعستان وسنستان - ليس لها سابقة تاريخية من أي نوع. ومن الممكن جداً أن يؤدي أي حل سياسي قائم على كيانات طائفية كهذه إلى اضطراب سياسي مزمن: إنه لن يكون له صدى في التاريخ العراقي على الإطلاق، وسيشكل النموذج المصطنع إلى أقصى حد من النماذج

(١٧) للاطلاع على رواية أنثروبولوجية، انظر: S. M. Salim, *Marsh Dwellers of the Euphrates Delta*, London School of Economics, Monographs on Social Anthropology; no. 23 ([London]: University of London, Athlone Press, 1962).

(١٨) المشعشعون (وليس المزيديون) مشمولون في تقرير عن وحدات سياسية شيعية قبل العصر الحديث، في: أحمد الخطيب، *تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه* (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ٣٧١ - ٣٧٤.

(١٩) عن اليزيديين، انظر: Nelida Fuccaro, *The Other Kurds: Yazidis in Colonial Iraq* (London; New York: I. B. Tauris, 1999).

السياسية الكثيرة التي طُرحت من أجل العراق منذ سنة ٢٠٠٣.

ينبغي لهذا الواقع أن ينبه أولئك الذين يسعون لتقسيم العراق. فلو أنهم أبدوا اهتماماً أكبر بالفترة التي سبقت سنة ١٩١٤، لوجدوا دليلاً وافياً على ماضي العراق الساحر قبل العصر الحديث. في سنة ١٩٠٨، تكلم الجغرافي والدبلوماسي البريطاني ج. لوريمر على بغداد بوصفها «عاصمة العراق التجارية»<sup>(٢٠)</sup>. وفي سنة ١٩٠٦، أشار إداري عثماني عرضاً إلى «ولايات البصرة وبغداد والموصل التي تكوّن منطقة العراق»<sup>(٢١)</sup>. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، استذكر مؤرخ من مؤرخي البصرة كيف هاجمت «إيران» «العراق» في سبعينيات القرن الثامن عشر<sup>(٢٢)</sup>. وفي الحقيقة، يمكن إيجاد عبارة «إقليم العراق» في كتابات عثمانية باكراً في القرن الثامن عشر مثل كتاب *(Gulshan-i khulafa)* في سنة ١٧٣٠، الأمر الذي يدل على أن الفكرة كلها المتعلقة بوجود قطيعة في أواخر العصور الوسطى مع المفهوم الإقليمي للعراق إنما هي فكرة مضلّة<sup>(٢٣)</sup>.

إن مفهوم العراق هو المفهوم الدائم في تاريخ المنطقة. وأي محاولة لتجاهله، أو إبطاله، أو طمسه بالفعل، ستكون مقارعة شاقة لا أمل فيها، ولن تكون مفضية إلى استقرار في المنطقة □

J. G. Lorimer, in: *Geographical and Statistical Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia* (1908), p. 807. (٢٠)

Ottoman archives, BOA, Irâde Dâhiliye, 12/L. 1324, note by Umûm Erkân-ı Harbiyye (٢١)  
Dâ'iresi (Üçüncü Su'besi) dated 28 November 1906.

*Basra vilayeti salnamesi* (1308-1890), p. 164. (٢٢)

هذه الرواية المجهولة المصدر منسوبة على نطاق واسع إلى المؤرخ البصري عبد الله باشاعيان (Abdallah Basha'yan، انظر مثلاً: Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, pp. 329-330.

(٢٣) هذا الكتاب من تأليف مرتضى نظمى زاده (Murtaza Nazmizade)، وهو يشمل الفترة الممتدة إلى سنة ١٧١٨ وربما تم في ذلك الوقت تقريباً.

انظر: Murtaza Nazmisade, *Gulshan-i Khulafa The Garden of the Califats* (Istanbul: Dar ut-Tibbaat ul-Mamure, 1730).